مجلة المعجمية - تونس

ع 5-6

1990

قضية الفصاحة
في القاموس العربي التاريخي

د . عبد العلي الودغيري
كلية الآداب ـ الرباط

(1)

البحث في قضية «الفصاحة» في القاموس[1] العربي التاريخي،

---

(1) ـ استعملت في هذا البحث ـ كما في ابحاث سابقة ـ مصطلحي : (قاموس) و(معجم) بمعنيين مختلفين، شعورا منّي بضرورة التّمييز بين مفهومين اصبح الفصل بينهما في الدراسات المعجمية المعاصرة أمرا واضحا تماما.
والمفهوم الاول يراد به كل كتاب أو تأليف له هدف تربوي وثقافي، ويجمع بين دفتيه قائمة تطول أو تقصر من الوحدات المعجمية (المداخل) التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الالسنة، ويخضعها لترتيب وشرح معينين. وهذا المفهوم هو الذي يناسب ان نطلق عليه مصطلح (قاموس) في مقابل اللفظ الاجنبي (Dictionnaire)
وأما المفهوم الثاني فيعني ما هو أشمل وأعمق، وهو المجموع المفترض (أي الموجود بالقوة لا بالفعل) واللامحدود من الوحدات المجمعية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل افرادها، أو يمكن ان تمتلكها احتمالا، بفعل القدرة التوليدية الهائلة للغة. وهذا ما يناسب ان نطلق عليه لفظ (معجم) في مقابل معنى من المعاني الاصطلاحية الحديثة لكلمة (Lexique) الاعجمية. وعلى هذا يمكن ان نقول في التمييز بين المفهومين والاصطلاحين ما قاله (لوي غيلبير) وهو أن القاموس ليس سوى «عملية تصغير للمعجم الموزع على أدمغة كل افراد الجماعة، وفي العدد الكبير من الجمل التي تتوالد بفعل ابداعية =

هو في الواقع بحث في صميم مدونة هذا القاموس ومادته اللغوية، وفي كيفية تحديد مصادر هذه المادة ومنابع جمعها واستقائها، ورسم إطارها الزماني والمكاني، وحجمها ومستويات استخدامها.

ومعرفة طبيعة المادة اللغوية لهذا القاموس مسألة أساسية جدا وضرورية جدا، ولكنها متوقفة على معرفة المنهج الذي سوف يتبع في تأليفه، والتصور الذي يضعه له أصحابه بحسب الأهداف والغايات المتوخاة منه. وبصفة محددة ودقيقة، لابد لمعرفة طبيعة المادة اللغوية التي سيحتويها هذا القاموس أن نعلم أولا: هل من اهدافه أن يكون شاملا يؤرخ لسائر الألفاظ العربية، وكل استعمالاتها ومستويات استخدامها،

= النّظـام اللغـوي». وبعبارة أخرى ان الفرق بين (القاموس) و(المعجم) كالفرق بين الانجاز والقدرة (أو الكفاءة) في اللسانيات التوليدية. ثم ان البحث في القاموس بحث يغلب عليه الطابع التطبيقي والعملي لانه يندرج عادة تحت علم (صناعة القواميس) (La Lexicographie) بينما يغلب الطابع النظري على البحث في (المعجم)، لانه يندرج تحت فرع آخـر من الـدراسـات المعجمية وهـو فرع (علم المفـردات) أو (المعجمية) (La Lexicologie)، وقد أصبح اليوم من صلب اهتمام الفرضية المُعْجَمِيَّة (L'hypothèse Lexicaliste).

(انظر حول ما سبق: المعجم. ج. مارسيليزي. تعريب عبد العلي الودغيري. - (La créativité lexicale. par: L. Guilbert: 46

وتجدر الاشارة في الاخير الى ان الدكتور ابراهيم السامرائي في بحث له منشور بمجلة «البحـوث والـدراسـات العـربية» بعنـوان: (مـع المعجـمات اللغوية القديمة ومسألة التصحيح اللغـوي) يعيب على صفوة اللغويين والباحثين في العربية استعمالهم لكلمة (قاموس) بمعنى الكتاب الذي يشتمل على قائمة الالفاظ المرتبة والمشروحة، ويقول ان الصواب هو استعمال (معجم) لان (القاموس) في اللغة هو وسط البحر، وهم عَلَم على كتاب الفيروزابادي ولا يجوز اطلاقه على اي كتاب لغوي. وكأن الاستاذ السامرائي لا يعلم أن هذا الاستعمال الذي أنكره قد أقره المجمع العلمي بالقاهرة وأثبته في (المعجم الوسيط)، كما أثبتته قواميس أخرى منها (المعجم العربي الاساسي) و(المنجد في اللغة والادب والعلوم) وغيرها. وقد تطورت كلمة (قاموس) في دلالتها على مراحل ثلاث، فاستعملت أوّلا بمعنى وسط البحر أو معظمه، ثم اصبحت علما على كتاب الفيروزابادي، واصبحت تعني اخيرا كل كتاب لغوي يحتوي على طائفة من الكلمات المرتبة والمشروحة. ومن أجل كل ما سبق، أقترح تسمية الكتاب الذي يراد تأليفه من أجل التأريخ لالفاظ اللغة العربية بـ(القاموس العربي التاريخي) وليس (المعجم العربي التاريخيّ).

بغض النظر عن كونها فصيحة (اي من اللغة المشتركة) أو غير فصيحة (أي من العاميات واللهجات)، أم سيكون الهدف هو الاقتصار على مستوى العربية الفصحى (المشتركة) دون غيرها من اللهجات والعاميات والاستعمالات المحلية التي لم يشترك فيها كل العرب؟

وأن نعلم ثانيا: هل سيؤرخ للعربية في كل أطوار حياتها: قديمها وحديثها، أم سيقتصر على القديم وحده كما فعل (أ. فيشر) في قاموسه؟

ولنفترض الآن أن الاختيار وقع على حصر الهدف المتوخّى في كتابة تاريخ العربية الفصحى (أو المشتركة) دون اللهجات والعاميات لاسباب يمكن إجمالها في:

1 ـ أن العربية الفصحى (أي المشتركة) هي اللغة التي كانت وما تزال وستظل تقوم بدور التواصل والتفاهم الكاملين بين سائر أبناء العروبة والاسلام، وهي الى ذلك عنصر توحيد ديني وثقافي وقومي. وأما اللهجات والاستعمالات المحلية فلم تستطع ولا تستطيع في يوم من الايام ان تقوم بهذا الدور، بل هي عامل تجزئة وتفرقة أكثر منها عامل توحيد، وعامل انقطاع وتباعد اكثر منها عامل تقارب وتفاهم وتواصل.

2 ـ قلة المعلومات التي تصلح لوصف اللهجات العربية في عصورها الماضية وكتابة تاريخها بشكل علمي. فالعرب اشتغلوا بالتأليف في الفصحى، ووجهوا عنايتهم للاهتمام بها والمحافظة عليها، وأهملوا اللهجات لاسباب كثيرة، ولم يتحدثوا عنها الا عرضا وفي شكل استطرادات خلال كتاباتهم الفصيحة. والنّزر القليل من المعلومات التي نتوفر عليها، من الصعب جمعه في زمن يسير، لانه موزع على طائفة كبيرة جدا من المظان، دفين بين طياتها، وليس كل هذه المظان مطبوعا ولا ميسورا لطالبه[2].

---

(2) من أنواع المصادر والمظان التي تساعد على التأريخ للهجات العربية القديمة والمتأخرة نذكر:

ـ كتب القراءات القرآنية.

3 ـ تعدد هذه اللهجات في القديم والحديث، وسرعة تكاثرها وتوالدها. فداخل الجزيرة العربية المحدودة المساحة كانت هناك لهجات تعـددت بتعـدد القبائل. ولما جاء الاسلام وخرج العرب من الجزيرة وانتشروا في سائر انحاء المعمورة، انتقل معهم هذا التعدد وازداد مع توالي القرون تفاحشا وتفاقما، وأصبحنا نجد داخل الاقليم الواحد من أقاليم البلاد العربية وأقطارها عددا كبيرا من اللهجات التي تحتاج كل واحدة منها الى تاريخ خاص.

فإذا مال بنا التفكير اليوم الى وضع قاموس يجمع في وقت واحد بين التأريخ للفصحى والتأريخ للهجات والعاميات، وجب استحضار كل هذه الصعوبات والعراقيل التي يمكن ان تثبط العزائم، وقد تصرف

= ـ كتب لحن العامة والتصويب اللغوي وتفصيح العامي.
ـ القواميس العربية الشاملة وخاصة (لسان العرب) و(شمس العلوم).
ـ قواميس المفردات الطبية والنباتية كمفردات ابن البيطار، وكتاب (ضياء النبراس في حل مفردات الانطاكي بلغة اهل فاس) للعلمي.
ـ كتب الرحلات ومذكرات الاسفار.
ـ كتب الجغرافيا ووصف الاقاليم ككتاب أحسن التقاسيم.
ـ كتب التواريخ وأحسن مثال عليها كتاب (عجائب الآثار للجبرتي).
ـ كتب الطبخ ووصف الأطعمة ككتاب: فضالة الخوان في طيبات الطعام لابن رزين التجيبي الاندلسي.
ـ كتب الفلاحة، ككتاب الفلاحة لابي الخير الاندلسي.
ـ الحكايات والقصص الشعبية كألف ليلة وليلة.
ـ كتب ومجاميع الشعر الشعبي والازجال كديوان ابن قزمان وملعبة الكفيف الزرهوني.
ـ كتب ومجاميع الامثال الشعبية، كأمثال الزجالي.
ـ كتب النوازل والاحكام الفقهية (مثل: المعيار للونشريسي).
ـ الوثائق الدبلوماسية والرسائل والعقود المختلفة المستعملة في توثيق المعاملات (بيع ـ شراء ـ زواج ـ شركة ... الخ).
ـ المستدركات التي وضعها مستشرقون على القواميس العربية القديمة، كتكملة دوزي.
ـ بعض القواميس الثنائية اللغة كقاموس بدرودي آلكالا في وصف لهجة أهل غرناطة.
ـ وأما اللهجات المعاصرة فقد وضعت في وصفها دراسات وقواميس كثيرة، ولكنها مع ذلك لم تستطع الاحاطة بسائر اللهجات ولا تعد كافية لوضع التأريخ المطلوب.

النظر عن المشروع ـ الذي نجتمع من أجله ـ نهائيا او تؤجله الى أجل غير مسمى.

على أنـه بالامكان ان نفصل بين الامرين، فنضـع مشروعين اثنين: أحدهما لتأريخ العربية الفصيحة (أي المشتركة) وثانيهما لتأريخ اللهجات والعاميات، وتكون الاسبقية في هذه المرحلة الاولى لانجاز المشروع الاول، وأما الثاني فيؤجل الى حين استكمال المعلومات والتوفر على الوسائل والوثائق الكافية، هذا مع العلم أن اللّهجات والعاميات في حد ذاتها يمكن ان تكون لها تواريخ متعددة لا تاريخ واحد. فكل لهجة على حدة تستحق ان تكون موضوع تاريخ خاص ومستقل ـ كما سبق ـ كما أنه بالامكان ان تخصص اللهجات القديمة وحدها بتاريخ، وكذلك وعلى غرارها اللهجات الحديثة.

ثم إن التفكير في الاقتصار ـ ولو مرحليا ـ على التأريخ للعربية الفصيحة المشتركة، لا يعني التفكير في الاستغناء عن دراسة اللهجات والرجوع الى النصوص والوثائق الخاصة بها، بل على العكس من ذلك سوف تقدم لنا دراسة اللهجات بالطريقة العلمية المطلوبة والموضوعية فائدة في التأريخ للالفاظ الفصيحة لا يمكن تجاهلها او الاستهانة بها، ولا سيما اذا عرفنا حقيقة أساسية وهي أن أغلب الالفاظ والاستعمالات الفصيحة كانت، قبل أن تفصح وتصبح لغة مشتركة، عبارة عن لهجة محلية أو استعمال خاص، ومعنى ذلك ان الذي يريد أن يؤرخ لألفاظ العربية الفصيحة سيكون مضطرا الى إرجاع أغلبها الى أصولها اللهجية واستعـمالاتهـا الخاصة. ثم ان هناك ألفاظا عربية كثيرة عرفت خلال تاريخ تطورهـا حركة من المد والجزر، فانتقلت من الاستعمال المحلي واللهجي الى الاستعمال الفصيح المشترك، ثم ما لبثت ان عادت بها دورة الحياة الى نقطة البداية وهي الاستعمال اللهجي، وربما أدت بها الى الانكـماش والتقلص شيئـا فشيئـا حتى وصلت الى نقـطة المـوت والاهمال التام. فيكون المؤرخ اللغوي مضطرا في مثل هذه الحالة إلى تتبع مراحل الكلمة الثلاث: النشأة، فالتوسع، فالتقلص، اي مضطرا

بالاضـافة الى البحث عن اللهجة العربية القديمة التي انطلقت منها الكلمة قبل ان تفصّح، لأن يتتبع حركة تطورها حتى يعرف اللهجة الحديثة التي استقرت فيها في مرحلة التقلص والانكماش، أو حتى يعثر على المقبرة التي دفنت فيها الكلمة بصفة نهائية، وهذا كله يعني شيئا واحـدا وهـو أن دراسة الوثائق والنصوص الخاصة باللهجات العربية مفيدة جدا في التأريخ للفصحى.

(2)

فاذا أصبح هذا الافتراض الآن مقبولا، وهو أن الهدف قد تحدد في الاقتصار على التأريخ للفصحى، وجب بعد ذلك أن نعلم ما هو المفهوم الذي نريد أن نعطيه لكلمة (فصحى) ونحن نضع تصورنا لهذا القاموس؟ وتحديد هذا المفهوم ضروري لانه يتوقف عليه تحديد نوع المادة اللغوية التي سوف يشتمل عليها قاموسنا التاريخي.

وفي نظرة إجمـالية مختصرة يتبـين للدارس ان هنـاك مفهـومـين للفصحى لابد من اتخاذ موقف واضح إزاءهما ومعرفة أيهما يلزم الأخذ به والاعتماد عليه. وأولهما قديم والثاني حديث.

أما المفهوم القديم، فنقصد به مفهوم (الفصحى) أو (الفصاحة) عنـد المعجميين والقـاموسيين وحدهم، لا عند سواهم من اصحاب البلاغة والنحو الذين هم بدورهم قد استخدموا هذا المصطلح، ولكن بمعايير قد تختلف كثيرا أو قليلا عن معايير وشروط المعجميين والقاموسيين.

فاذا كان البلاغيون مثلا لا يعتبرون من الكلام فصيحا إلا ما تحققت فيه عنـاصر فنية وجمـالية معينة، فأصبح بذلك يمثل مستوى استخداميا عاليا ينحصر وجوده ـ أو يكاد ـ في استعمالات كبار الشعراء والادباء والكتاب، فإن المعجميين ومؤلفي القواميس على الخصوص لم يتقيدوا بهذا الشرط، إذ الفصحى عندهم لا تعدو ان تكون هي اللغة التي استعملها أصحابها الاصليون (أي العرب الأقحاح) الذين لم يتأثر

لسانهم بعجمة ولم ينحرف عن اصله بسبب الاختلاط بلغات اجنبية، سواء كانت أدبية ثقافية رفيعة المستوى كلغة الشعر والخطب، أم كانت عادية محكية دارجة على الشفاه في التخاطب اليومي كلغة الأعراب التي أخذت عنهم مباشرة. ومن أجل التأكد من صحة انتماء اللفظ أو الاستعمال الى العروبة الحق، وسلامتها من الانحراف والهجنة اشترطوا شروطا سنعود اليها بعد قليل.

فللبلاغة إذن الحق في الاعتراض على كلمة (مستشزرات) الواردة في قول امرىء القيس:

*** غدائره مستشزرات الى العُلا***

بسبب ثقلها على الاذن وعدم الانسجام في تأليفها الصوتي، وأما القاموسيون فلا يعترضون، لان عندهم ان كل كلمة في شعر امرىء القيس وغيره من شعراء الجاهلية فصيحة ولو كانت ثقيلة على الأسماع.

وللبلاغيين ألا يعتبروا عيسى بن عمر النحوي فصيحا حين قال: «ما لكم تكأكأتم عليّ» لانه استعمل كلمة غريبة حوشية يحتاج الى التنقير عنها في كتب اللغة[3]. ولكن صانعي القواميس القدامى لم ينظروا الى الحوشي تلك النظرة المريبة، فقواميسنا القديمة ملأى بالغريب وبالحوشي.

وبالمقابل، فإن أصحاب الصناعة القاموسية القدامى، قد حصروا إطار الفصاحة في حدود زمانية ومكانية معينة كما سنرى، ولم يتقيد بذلك البلاغيون، لانهم أجازوا الاستشهاد بنصوص متأخرة عن عصور الاحتجاج حين توفرت فيها العناصر الفنية والأسلوبية التي يتطلبونها.

وللنحاة كذلك مقاييس في الفصاحة، لم يكن صانعو القواميس العربية ليحترموها جميعها، من ذلك مثلا، شرط الاطراد في القياس. فإذا كان النحوي لا يستطيع ان يبني قواعده على الحالات الشاذة، فإن

---

(3) المزهر: 1/186.

الاصل في القاموس - كما يقول بحق بعض اللسانيين المعاصرين[4] - ان يكون ذيلا للنحو وملحقا به، لانه من المفروض أن يشتمل على كل الشواذ التي لا تنتظمها قاعدة [5]. وقديما اعترض ابن دستوريه على الذين اعتبروا الاطراد في القياس معيارا من معايير الفصاحة في الالفاظ فقال: «وقد تلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس، البعيدة عن الصواب، حتى يتكلموا بغيرها، ويدعوا المنقاس المطرد المختار»[6]. وكذلك كان موقف ابن الطيب الفاسي الشركي (او الشرقي) الذي هاجم ثعلبا وسواه ممن اعتبروا الشذوذ مخلا بالفصاحة وقال: «والشذوذ لا ينافي الكثرة كما لا ينافي الفصاحة»[7]، وقال أيضا: «قد يكون الشاذ افصح من المقيس واكثر استعمالا في الكلام كما يعلم بالوقوف على متون التصريف وأصول اللغة»[8].

لقد كان مفهوم الفصاحة عند المعجميين والقاموسيين إذن يقوم أساسا على ثلاثة معايير أو شروط[9] هي:

---

(4) انظر Simone De lasalle et Marie – Noél... Le Lexique entre la lexicologie et l'hypothèse lexicaliste – in: langue française N°80. p:29.

(5) والمثال على ذلك ان التأنيث في العربية الفصحى وفي لغات أخرى كثيرة لا تضبطه قاعدة مطردة، لذلك تظل خارج القواعد كلمات كثيرة لا يمكن معرفة تأنيثها وتذكيرها الا بالرجوع لقواميس اللغة، وهذا ما جعل كتاب ابن الانباري في (المذكر والمؤنث) يتحول من كتاب لقواعد التذكير والتأنيث الى قاموس يشتمل على قائمة طويلة جدا من الالفاظ التي لا يعرف جنسها الا بالسماع، فكان هذا القاموس الصغير من الالفاظ بمثابة ذيل على قواعد النحو.

(6) تصحيح الفصيح: 1/109 وما بعدها.

(7) انظر: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي: ص: 77.

(8) نفسه.

(9) لم نذكر ضمن هذه الشروط (شرط كثرة الاستعمال)، لانه تبين لنا ان صانعي القواميس والمعجميين القدامى بصفة عامة لم يتقيدوا به في كثير من الاحوال. بدليل ما سبق قوله وهو أن قواميسنا القديمة ملأى بالغريب والنادر والحوشي، وبدليل أيضا ان عملية تنميط (normalisation) الفصحى التي تمت عن طريق التأليف القاموسي لم تقتصر على اللغة الادبية المشتركة وهي التي نظم بها الشعر الجاهلي ونزل بها القرآن، وانما امتدت لتشمل كل لفظ استعمله أعرابي من اعراب القبائل المعدودة في مواطن الفصاحة حتى ولو لم يكن ذلك اللفظ مستعملا عند قبائل أخرى، وهذا أحد اسباب وجود ظاهرة كثرة الترادف =

1 ـ شرط المكان : وهو الذي تقرر بمقتضاه أن تكون العربية المراد الحكم لها بالفصاحة خالية من كل شوائب العجمة والتحريف، بعيدة عن كل عوامل التأثر بالدخيل، ولذلك تم اتخاذ كل الاحتياطات المشددة في اختيار بيئة هذه الفصحى وتقليص حدودها الجغرافية في أطلس لغوي لا تتسع مساحته لغير القبائل العربية الواقعة في وسط الجزيرة دون بقية أطرافها التي كانت على صلة بأمم أخرى أجنبية، وفي بواديها دون حواضرها ومدنها التي كانت تعجّ أيضا بحركة الوافدين عليها من خارج الجزيرة أو من أطرافها بقصد التجارة او غير ذلك[10].

=والتضاد والاشتراك والصيغ المتعددة للجموع والمصادر. . . الخ. فعملية التنميط هي التي رفعت كثيرا من الالفاظ والاستعمالات من مستوى الاستخدام المحلي واللهجي الى مستوى الفصحى اي اللغة المشتركة. ومثل هذا حدث ايضا لكل اللغات التي تم تنميطها عن طريق تحويل لهجة معينة الى لغة مشتركة وتعميم استعمالها على سائر انحاء البلاد، كاللغة الفرنسية واللغة التشيكية. . . الخ.

ثم ان تطبيق مبدإ كثرة الاستعمال كان يتطلب القيام باستقراء تام للغة الموصوفة وهو ما لم يتم بشكل دقيق في عصر الجمع والتدوين، لان كل لغوي كان يحكم بمقتضى علمه الخاص، ولذلك كثيرا ما كان يحدث أن يختلف اللغويون في الحكم على درجة شيوع لفظ من الالفاظ. أضف الى ماسبق أن تطبيق هذا المبدإ قد يتعارض أحيانا مع مبادىء ومقاييس أخرى كالقول بان ما ورد في القرآن أو في لغة الحجاز فصيح ولو لم يكثر استعماله. (انظر ص 59 وما بعدها من كتابنا: قضايا المعجم العربي). ولعله من أجل ذلك كله كان بعض القدامى لا يسلم بضرورة اعتبار (كثرة الاستعمال) ضمن معايير الفصاحة، ومنهم ابن درستويه الذي قال في الرد على ثعلب: «وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال. . . وانما الفصيح ما افصح عن المعنى، واستقام لفظه لا ما كثر استعماله. «تصحيح الفصيح: 1/109 وما بعدها)، وتابعه ابن الطيب الشرقي الفاسي في (موطئة الفصيح) وايد كلامه بعدة شواهد. (انظر: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي ـ القسم الاول).

(10) هناك نصوص حددت مواطن الفصاحة عند العرب أورد عددا منها صاحب المزهر في الجزء الاول وغيره، وأشهرها نص الفارابي. (انظر كتاب الحروف: 147 ـ والمزهر: 1/211 ـ 212) الذي يقصر الفصاحة على ست قبائل بعينها. واذا كانت هذه النصوص تختلف فيما بينها في بعض الجزئيات كتسمية وتعيين القبائل الفصيحة التي وقع الاخذ عنها وتحديد عددها وترتيبها من حيث درجة الفصاحة، كما أشار لذلك الدكتور رشاد الحمزاوي (العربية والحداثة: ص 16 ـ 17) فهي لا تختلف قط في كون الجزيرة =

وفي الحقيقة إن هذا الشرط لا يكاد ينطبق الا على اللغة المحكية التي جمعوها من أفواه مستعمليها مباشرة، وأما اللغة الادبية المكتوبة، ولغة الشعر بالخصوص، فلم يراعوا في شأنها هذا الشرط، لانهم استشهدوا بلغة شعراء عاشوا في كبريات الحواضر الجاهلية والاسلامية، وخالطوا أمما غير العرب، كالنابغة وامرىء القيس، وحسان، وعمر بن أبي ربيعة، وجرير، والفرزدق، والاخطل، وغيرهم . . .

2 ـ **شرط الزمان**: وهو الشرط الثاني أو الأقدمية، تم بمقتضاه تحديد إطار الفصاحة زمنيا في العصور الاولى للغة العربية، فأوقفوا من أجل ذلك الاحتجاج باللغة الادبية، وخاصة لغة الشعر، في حدود منتصف القرن الثاني الهجري، وباللغة الشفوية المنقولة عن أعراب البادية مباشرة في حدود القرن الثالث الى الرابع الهجري. وكل استعمال جاء خارج إطار الاقدمية هذا عدّ مولدا أو محدثا ولم يلتفت اليه الا في المجال البلاغي والأسلوبي.

3 ـ **شرط الصحة** : وهو الشرط الثالث، يقتضي بأن لا يحكم بالفصاحة للفظ أو استعمال الا إذا ثبتت نسبته الى عربي فصيح سواء بالمشافهة او الرواية الصحيحة. والعربي الفصيح ـ في هذا المجال ـ هو الذي نشأ في بيئة وزمن بعيدين عن العجمة والاختلاط كما حدد من قبل. وما شك في نسبته للعرب الاقحاح أصحاب اللغة الأصليين الذين ظلوا محتفظين بسليقتهم دون فساد أو تحريف، اطرح جانبا ولم يفصح. وقد وردت في القواميس القديمة ألفاظ كثيرة مقرونة بعبارات التحفظ والاحتياط ان لم نقل الطعن والتجريح، كمثل قولهم: (وفي لغة) و(في لغية) و(لم يثبت) و(لم يصح) و(لست منه على ثقة) و(فيه

= العربية هي مهد الفصاحة وموطنها، وان الرواة تحروا الاخذ عن القبائل البعيدة عن التأثر والاختلاط بالاجنبي ما أمكن لهم التحري، ولذلك اختاروا الرواية عن الاعراب الضاربين في البداوة القاطنين في بيئة اعتقدوا أنها مغلقة وهي وسط الجزيرة لا أطرافها المحاذية للامم.

نظر) . . . الخ . وكثيرا ما عابوا كتاب ابن دريد الذي سماه (الجمهرة) بسبب توسعه في السماع دون تثبت واحتياط، وطارت شهرة كتاب الجوهري الذي سماه (تاج اللغة وصحاح العربية) وفضّله كثير من الناس على غيره لتقيّده بشرط الصحة. وكان ابن الطيب الشرقي الفاسي يقول: «وليس المدار على كثرة الجمع بل على شرط الصحة الذي فاق به الصحاح جميع من تقدمه أو تأخر عنه . . .»[11].

والذي نريد ان نستنتجه من كل ما سبق، هو ان مفهوم الفصاحة هذا بشروطه المذكورة، قد استخدم عند القدماء بمثابة سيف ذي حدين:

أ ـ فقد استخدم بالنسبة للغة العربية القديمة معيارا للانتقاء والاصطفاء، وليس وسيلة من وسائل الاحاطة والشمول. فالاحتكام إليه هو الذي أدّى الى تحديد طبيعة المادة اللغوية التي جمعوها وألفوا منها القواميس، وحصرها في بيئة وزمان معينين، وما خرج عن ذلك ردّوه ولم يعتبروه داخلا في (لغة العرب)المحكوم لها بالوثوقية والتفصيح. وكانت النتيجة أن ظلت خارج القواميس المؤلفة قديما لغات سائر القبائل التي لم تشملها حدود وسط الجزيرة، كما خرجت من تلك الدائرة لغات كل الحواضر والمدن القديم منها والحديث.

ب ـ واستخدم من جهة اخرى، حاجزا منيعا وقف في وجه اللغة الحادثة التي طرأت بعد عصر التدوين والاحتجاج، وحال بين القواميس القديمة وبين متابعة التطور الذي عاشته العربية خلال عصور طويلة على أيدي الشعراء والكتاب والفلاسفة وأصناف العلماء على اختلاف تخصصاتهم. فأصبحت تلك القواميس تصد عن كل لفظ أو استعمال لم يخضع لشروط الفصاحة القديمة، بدعوى أنه مولد أو محدث أو أعجمي دخيل، أو مجازي، أو اصطلاحي. وبذلك لم تسمح

---

(11) انظر (قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي) ص: 129.

لنفسها بالتجاوب مع الحركة الثقافية والعلمية والطفرات الحضارية التي كان لها انعكاس واضح على اللغة خارج القواميس الشاملة. بل لقد أقفلت قواميسنا أبوابها ونفضت يدها من عملية الجمع والتدوين في مرحلة سابقة للعصور التي نضجت فيها ثمرات الحضارة العربية ووصلت قمة أمجادها. وتعمدت أن تبتعد عن مواطن هذا الازدهار وعواصمه الكبرى كالبصرة والكوفة والمدينة ودمشق وبغداد والقاهرة وقرطبة والقيروان، مكتفية برصيدها القديم وبزادها الذي ورثته من الاعراب الاوائل لا تريد أن تنميه أو تضيف إليه.

إن المرء لا يقول هذا بغاية التنقيص من قيمة الاعمال الجليلة التي خلفها لنا أسلافنا القدامى في مجال الدرس المعجمي والتأليف القاموسي، ولا بقصد الطعن في مناهجهم التي اضطروا إليها اضطرارا بحكم الاهداف الدينية والثقافية والحضارية والقومية التي انطلقوا منها، ولكن نقوله من أجل تقرير واقع حاصل لا سبيل الى إنكاره، ولا فائدة في معاندته مادام الهدف عندنا هو البناء وليس الهدم، وهذا الواقع هو ان هناك قدرا هائلا لا يستهان به من الالفاظ والاستعمالات التي عرفتها اللغة العربية عبر تاريخها الطويل، ظل خارج القواميس الكبرى التي وصلت الينا، وان هذه القواميس القديمة قد توقفت حقبة طويلة عن ملاحقة ما يستجد في اللغة خلال العصور الاسلامية، وكأن العربية قد اكتمل نموها في عصر الجمع والتدوين واستقرت على حالها النهائي.

ولقد استمر هذا الحصار مضروبا على العربية المحدثة طوال ما يقرب من خمسة قرون على الاقل، اي منذ القرن الرابع الهجري الى بداية التاسع الذي ظهر فيه (القاموس المحيط) للفيروزبادي. ذلك أن صاحب (القاموس المحيط) قد حاول تخطي هذا الحاجز، وتجاوز ذلك المفهوم القديم للفصاحة، فأباح لنفسه إدخال عدد لا بأس به من الكلمات والاصطلاحات الجديدة. ولكن عمل الفيروزبادي هذا لم يستطع من جهة أولى ان يحيط بكل المستجدات والمحدثات من الالفاظ والاستعمالات التي أوجدتها العربية خلال القرون الخمسة السابقة.

والسبب واضح ،وهو أن عمله كان عملا فرديا وأنه لم يقم بعملية تدوين جديدة للغة على غرار عملية التدوين الكبرى التي قام بها الرواة واللغويون الرواد المؤسسون.

وملاحظتنا الثانية على عمل (القاموس المحيط) هي ان جرأته تلك، وثورته على المفهوم القديم للفصاحة قد جرتا عليه حملة نقدية شعواء ضارية من اللغويين العرب. وكان في مقدمتهم وعلى رأس حربتهم ابن الطيب الشرقي الفاسي الذي قسم ما جاء به صاحب (القاموس المحيط) من زيادات الى:

(1) اصطلاحات علمية، (2) ومجازات، (3) ودخيل، (4) ومولد، (5) وأسماء أعلام. واعتبر ان كل هذه الاصناف من الكلمات ليس من (لغة العرب) في شيء، لانها كلها خارجة عن مفهوم الفصاحة القديم. وهذه الحملة النقدية التي قوبل بها عمل المجد الفيروزبادي لم تشجع آخرين على الاقتداء به وتقليده في ثورته، ولذلك وجدنا الركود يعود من جديد الى صناعة القواميس العربية. وظل هذا الصمت سائدا مخيما مدة قرون أربعة أخرى، الى أن ظهر (تاج العروس) للزّبيدي في مطلع القرن الثالث عشر، فشرح كتاب الفيروزبادي وحاول خلال الشرح أن يضيف تلك الاستدراكات التي أتى بها شراح (القاموس المحيط) ونقاده ومحشوه، معتمدا بالدرجة الاولى على حاشية شيخه ابن الطيب الشرقي الفاسي.

وللحقيقة وللتاريخ، لابد ان نعترف بانه اذا كانت القواميس اللغوية العامة قد احجمت عن متابعة تطور العربية في سائر اعصارها وأمصارها، فإن قيام بعض القواميس المتخصصة (كمفردات الطب، والتصوّف، والفلسفة... الخ) قد حاول التخفيف من حدة المشكل. ولكن هذه القواميس المتخصصة كان عددها قليلا جدّا بالقياس الى اتساع المعارف وأنواع العلوم والفنون من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذا القدر القليل من القواميس المتخصصة قد اهتم بالالفاظ الاصطلاحية وحدها، وبقيت خارجه كل الالفاظ العامة ذات الدلالة

اللغوية المشتركة.

(3)

ذلك هو المفهوم القديم للفصاحة في الحقل المعجمي والقاموسي، وتلك هي بعض انعكاساته ونتائجه السلبية على لغتنا وقواميسنا القديمة. فما هو موقفنا منه الآن ونحن بصدد وضع تاريخ لالفاظ العربية؟ لا شك ان الجواب الواضح هو أن هذا المفهوم قد تجاوزه العصر، وأنه قد أصبح موضع نقاش ونقد منذ القرن التاسع عشر الميلادي. كما تجاوزته المجامع اللغوية العربية وكل القواميس التي ألفت طيلة المائة والخمسين سنة الماضية. وهناك على كل حال أسباب كثيرة تدعونا في هذا العصر لتجاوز هذ المفهوم وإحلال مفهوم جديد محله، وأهمها:

1 ـ أنه أصبح اليوم من المسلم به بين الدارسين للغة، أنه لكل عصر فصاحته الخاصة. وهذا معناه أن كل عصر له معجمه وألفاظه التي يعبر بها عن ثقافته، وعن الأدوات والمفاهيم الحضارية التي يستخدمها. ولا يمكن لرجل في هذا العصر ان يتفاهم بين مخاطبيه بالألفاظ الجاهلية او العباسية اذا هو قرر الاقتصار عليها وحدها.

2 ـ أن تاريخ العربية لم يتوقف عند القرن الثالث أو الرابع الهجري، والعرب لم ينقرضوا بعد ذلك العصر، بل ازداد ارتفاعا، وازدادت المساحة الجغرافية التي يحتلونها فوق الكرة الارضية.

3 ـ أن تشبث القدامى بذلك المفهوم الذي ذكرناه للفصاحة، كان ناتجا عن اعتقادهم بأن الاعتراف بالتطور اللغوي ـ وتطور العربية على الخصوص ـ معناه ترك المجال حرا أمام اللغة لكي تنحرف وتذهب بها المذاهب حتى تصبح لغات بدل لغة واحدة، ولذلك تنقطع الصلة بالتراث وتتحول الامة الواحدة الى أمم وشعوب مختلفة، ويحول هذا التطور في الاخير بين الناس وبين فهمهم للنص القرآني والنصوص

الدينية الاخرى. ولكن الدراسات الحديثة بينت ان كل هذه التخوفات مبالغ فيها، لان التطور الذي قد يؤدي الى الخطورة المذكورة هو الذي يحدث على مستوى اللهجات، اذ هو تطور عشوائي ولا يتحكم فيه شيء ـ كما سنرى ـ أما التطور الذي يحدث على مستوى الفصحى فهو بطيء جدّا وخاضع لقوانين وقواعد متفق عليها، فمادام العرب والمسلمون عامة متشبثين باستعمال الفصحى لغة مشتركة في التخاطب، ولغة للتعليم والثقافة والدين، ومادام الحرص موجودا على تعلم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وعلى تعليم قدر كبير من نصوص التراث الفصيح وتلقينها جيلا بعد جيل، فلا خوف بعد ذلك لما يحدث داخل الفصحى وتحت رعايتها وفي كنفها من تطور وتغير، لان ذلك ضرورة تمليها سنة التجاوب مع التطور الحضاري والثقافي، لأنه كلما جد مفهوم أو مسمى إلا واحتاج الناس للتعبير عنه بلفظ جديد أو دلالة محدثة.

أضف الى ذلك كله أن التطور الذي يحدث عادة على مستوى المعجم، لا يكون فيه خطر على بنية اللغة الاساسية التي قوامها النظام الصوتي والصرفي والنحوي. ولذلك وصفوا المعجم بأنه نظام مفتوح، وقالوا عن الانظمة الاخرى: الصوتية والصرفية والنحوية إنها أنظمة مغلقة. ولا أدل على ما نقول من هذا القدر الهائل الكبير جدا من الالفاظ الحديثة التي دخلت الاستعمال طيلة المائة والخمسين سنة الماضية، والتي كادت تجعل من نصف المعجم العربي القديم تقريبا مهملا ومماتا، ومع ذلك لم يقل أحد إن العربية أصبحت في خطر. فالخطر لا يأتي من إدخال ألفاظ ومصطلحات جديدة، وإخراج وطرح ألفاظ ومصطلحات موجودة، لانه من دون هذه العملية الدائبة المستمرة: عملية الدخول والخروج في ألفاظ المعجم، لا يمكن للغة أن تعيش وتضمن لنفسها الاستمرار. ونحن بالطبع نريد للغتنا العربية الحيوية والنشاط والاستمرار.

4 ـ وبالنسبة لنا نحن الذين نريد وضع تاريخ للغة العربية، لا

يمكن أن نحتفظ بهذا المفهوم القديم إلا إذا كنا نريد أن نقتصر على وضع تاريخ للغة العربية، أي عربية ما قبل القرن الثالث الهجري، أو كنا ـ بعبارة أخرى ـ نريد تكرار وإعادة إنتاج محاولة (فيشر) التي أعتقد أن المقصود هو تجاوزها وتخطيها، على أن مجمع القاهرة نفسه حين طبع الجزء الذي طبعه من عمل (فيشر) لم يفعل ذلك لان مشروع هذا الرجل العالم كان يعبر تمام التعبير عن تصور المجمع ورغبته، بل فعله بعدما رأى أن الغاية التي يسعى إليها، وهي التأريخ لسائر أطوار العربية، غاية ليس من السهل تحقيقها يومذاك، للحاجة الماسة الى الوثائق والنصوص والمعلومات الكافية.

لا أعتقد إذن إلا أن الهدف الذي ينبغي تحديده لمشروعنا هو نفس الهدف الذي سبق لمجمع اللغة العربية أن رسمه وهو كتابة تاريخ شامل للغتنا بتتبع حياتها من النشأة الاولى الى يوم الناس هذا، ولاسيما ان أخصب مراحل التطور التي عرفتها هذه اللغة بعد مرحلة الانقلاب الذي أحدثه مجيء الاسلام، هي تلك المراحل التي اعقبت القرن الثالث الهجري (اي العصر الذي توقف عنده مشروع فيشر) وشهدت ما نعلمه جميعا من الازدهار في العلوم والفنون والآداب، استطاعت لغتنا أن تستوعبه جميعه وتعبر عنه تعبيرا دقيقا وبمقدرة عالية.

ولا أعتقد أيضا إلا ان هدفنا هو كتابة تاريخ شامل ومفصل لحضارتنا وافكارنا ومفاهيمنا وتصوراتنا ومقولاتنا ومواقفنا ورؤانا للعالم انطلاقا من ألفاظ اللغة، على اعتبار أن الالفاظ هي التي تعكس بصدق تاريخ وحضارة وفكر وثقافة المجتمع الذي يتكلمها. ومعلوم ان حضارتنا ـ نحن العرب ـ لم يقف تطورها عند المرحلة الزمنية القصيرة التي توقفت عندها القواميس اللغوية القديمة. بل لقد شرقت هذه الحضارة وغرّبت بعد القرن الثالث الهجري وعمرت قرونا طويلة واستقرت في بيئات متنوعة الخصوبة والمناخ. واستفادت من ثقافات وتجارب لا حصر لها. وكل ذلك كان يعبر عنه بواسطة ألفاظ اللغة. فالذي يريد أن يتتبع تاريخ العرب وحضارتهم في سائر الاطوار، عليه

أن يستقرىء تاريخ ألفاظهم في جميع تلك الاطوار أيضا.

نحن إذن أمام ضرورة البحث عن مفهوم جديد للفصاحة يعترف بوجود فصاحة قديمة، وهي التي حدد الاسلاف إطارها الزماني والمكاني، بتلك الحدود التي ذكرناها سابقا، وفصاحة حديثة نشأت خارج تلك الحدود في زمن يمتد ما بين القرن الثالث وبداية الخامس عشر للهجرة، وفي بيئة شاسعة واسعة تمتد عبر جميع الاصقاع التي استقرت فيها اللغة العربية واستوطنتها بعد الاسلام من اقصى الخليج الى أقصى المحيط، وهي عربية الفكر والثقافة والادب والعلوم المختلفة، حُشيت بها بطون آلاف الكتب وملايين الأوراق التي ينوء بحملها تراثنا الزاخر الغزير.

ولقد مرت لغتنا العربية خلال حياتها الطويلة التي لا تكاد تشبهها في طولها لغة اخرى من اللغات الحية، بعدة طفرات واحداث تاريخية كبرى غيرت من ملامحها وتركت آثارا واضحة عليها، ولعل ابرز هذه المعالم هي الثورة الشاملة التي احدثها الاسلام، ثم الثورة الثقافية الكبرى التي أحدثها عصر الترجمة والازدهار العلمي ابتداء من عصر بني العباس، ثم اليقظة الحديثة التي بدأت بمنتصف القرن التاسع عشر الميلادي إثر الاصطدام بالغرب. وفي كل مرحلة من هذه المراحل الكبرى كانت العربية تبرز الينا بوجه جديد وملامح متغيرة في مفرداتها ودلالة الفاظها وتراكيبها واستعمالاتها، ولذلك فبالامكان ـ وهذا ما قال به دارسون من قبل ـ وضع تقسيمات مدرسية للتمييز بين المراحل الكبرى البارزة في تطور الفصحى عبر هذا التاريخ الطويل، كأن نقول: (1) فصحى العصر الجاهلي. (2) وفصحى العصر الاسلامي الاول. (3) وفصحى العصور العباسية. (4) وفصحى عصور الانحطاط. (5) وفصحى العصر الحديث.

(4)

لكن، إذا كانت الفصحى القديمة قد حددتها معايير القدماء

ورسمت اطارها المعروف لدينا، فما هي المعايير التي تتحدد بها الفصحى أو الفصحيات التي حدثت بعد عصر الاحتجاج والتدوين؟ ذلك انه ليس من المعقول ان كل لفظ أو استعمال تم العثور عليه بعد عصر التدوين الاول يعتبر فصيحا، حتى ولو ورد على ألسنة العامة أو الأعاجم، أو انفرد باستعماله شخص واحد دون سواه، أو جاء مخالفا لابنية العرب وأقيستها في كلامها؟

والجواب على هذا هو ان العربية بعد عصور التدوين، قد تطورت في اتجاهين مختلفين معروفين:

1 ـ **اتجاه اللهجات** والاستعمالات العامية، وهو ما يمكن أن نسميه اصطلاحا بالاتجاه العفوي، وفيه عاشت العربية حياتها على ألسنة الناس من مختلف الفئات والطبقات حرة طليقة لا يردها عن تطورها العشوائي راد، ولا يكبح جماحها شيء، وهذا التطور الذي شهدته العربية في هذا المستوى كان سريعا ويصطبغ بصبغة البيئة التي عاش فيها، وهو الذي أدى الى ظهور لهجات عربية جديدة محلية وإقليمية لا حدود لعددها ولا نهاية، حلت محل اللهجات العربية القديمة. وهذا الاتجاه الذي تطورت فيه العربية مما صورت بعض مظاهره كتب (لحن العامة) وكتب التصويب اللغوي، لا يهمنا الآن أمره إذا ما تم حصر الهدف خلال هذه المرحلة في التأريخ للفصحى.

2 ـ **اتجاه الفصحى**: أو الاتجاه المقنّن، وهو الذي شهدت فيه العربية تطورها وتوسعها على أيدي الكتاب والشعراء والمفكرين والعلماء على اختلاف تخصصاتهم، واحتفظت لنا أعمالهم ومؤلفاتهم التي لا حصر لها بشواهده ووثائقه التي تساعد على التأريخ له. وخاصية التطور الذي عرفه هذا الاتجاه هي انه محدود وبطيء نسبيا إذا ما قيس بالتطور الذي تم على مستوى العاميات واللهجات. ولكنه من جانب آخر يمتاز بكونه لا يصطبغ بالصبغة الاقليمية والمحلية في الغالب، وإنما له طابع اللغة المشتركة بين سائر أقطار العروبة. وما كانت له صبغة محلية فهو

قليل من جهة وسرعان ما ينتشر عبر الكتب والمؤلفات فتزول عنه هذه الصفة من جهة ثانية، ذلك ان التوليدات والاشتقاقات الجديدة التي تفرزها استعمالات الكتاب والشعراء والعلماء والمثقفين عادة ما تُرَاعَى فيها قواعد العربية الفصحى (المشتركة) ما أمكن، ولا يضطر لتجاوزها أو اختراقها الا نادرا وفي نطاق جد محدود. فهو تطور إذن يتم داخل القواعد والاقيسة القديمة وفي ظلها وتحت رعايتها ومباركتها.

وأعتقد أننا لو أردنا الآن تحديد ملامح وطبيعة الفصحى في مفهومنا الحديث، لقلنا بادىء ذي بدء: إن الفصاحة التي نقصد اليها ونتحدث عنها ليست مستوى بلاغيا متميزا يتبارى الناس من أجل اكتسابه او تقليده، ولكنها هي خاصية اللغة التي تحترم حدا أدنى من القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية المتفق عليها بين علماء العربية، وتصلح لتكون أداة للتفاهم الجماعي والتواصل المشترك بين سائر المتكلمين بها أينما كانوا ومتى وجدوا، ووسيلة للتعليم والتثقيف، وأساسا لتوحيد الفكر وتحقيق الهوية. فاللغة التي تجتمع فيها هذه الخصائص نسميها «العربية الفصحى» او «العربية المشتركة» وذلك في مقابل اللهجات المحلية.

وهذا التعريف الذي أعطيناه للفصاحة والفصحى في مفهومنا الحديث سمح لنا بأن نعتبر فصيحا كل لفظ أو استعمال توفرت فيه الشروط الثلاثة التالية[12] وهي:

---

(12) جعل الدكتور الحمزاوي في كتابه: (العربية والحداثة: 131) من مقاييس الفصاحة: يسر التداول والمقصود به اختيار اللفظ السهل المختصر، والملاءمة ومعناها عدم تداخل «المصطلح المختار مع غيره من المصطلحات وأن يعبر في الحالات الفضلى عن ميدان واحد، فيكون لفظ واحد لمعنى واحد، وتكون تلك الملاءمة ضعيفة أو قوية على قدر تقلص أو تعدد الميادين التي يستعمل فيها». والحوافز: أي «كل ما يحفز المتكلم أو المستعمل على اختيار المصطلح... الذي يتولد منه مشتقات أكثر».
ونحن نعتقد ان مثل هذه المقاييس صالحة فقط عند ارادة وضع المصطلحات الحديثة، =

1) ان يرد في نص مكتوب، اي لابد من أن يكون بعض كبار الكتـاب او الشعـراء او العلماء قد استخـدمـوه في مؤلفاتهم واعمالهم المكتـوبة. لان الفصحى التي حدثت بعد عهد التدوين والجمع انما نشأت وتطورت ـ كما سبق القول ـ على أيدي هؤلاء الكتاب والشعراء والعلماء، أي نشـأت وتطورت داخل النصوص المكتوبة، وليس على ألسنة العامة.

2) أن يكون قد شاع استعماله بين اكثر من كاتب او مؤلف، والا وجب عده من المفردات الخاصة بكاتب بعينه او مؤلف بذاته. وهذا لا ينبغي اعتباره من اللغة المشتركة حتى يتداوله اكثر من مستعمل واحد.

3) ان يكـون جاريا ولـو بوجه على قواعد العربية وأقيستها في أبنيتها وسننها في الاشتقاق والتوليد والتعريب. فما خالف وضعه وضع القواعد والصيغ والابنية المعترف بها مخالفة تامة لم يعتبر من الفصيح، (أي من اللغة المشتركة) اللهم الا إذا أقره واعترف به مجمع من المجامع اللغوية العربية، فاكتسب بذلك الاعتراف حق «المواطنة» وانضم الى عائلة أخواته.

(5)

والآن، وبعد ان فرغنا من تعيين احد اهداف القاموس العربي التـاريخي، بان قلنـا إنـه يجب أن يقتصر ـ ولو مرحليا ـ على التأريخ للفصحى وحـدها دون اللهجات والعاميات، ثم خطونا خطوة ثانية

= وخاصة عند ارادة اختيار أو تنميط صيغة معينة من بين صيغ والفاظ أخرى موجودة لمعنى واحد. كأن نختار بين (هاتف) و(مسرة) و(تلفون) و(إرزيز)... أما في الحالة الاخرى وهي التي يكون فيها اللفظ موجودا ومستعملا بالفعل وليس له ألفاظ أخرى تزاحمه في معنـاه، فلا يكـون هنـاك مجال لاستخدام هذه المقاييس، لاننا سنضطر للاعتراف بفصاحته حتى ولو خالفها، ولا نشترط فيه الا الشروط الثلاثة التي ذكرناها لانها تمثّل الحد الادنى الذي لا يمكن تجاوزه.

وحددنا هدفا آخر لهذا القاموس فقلنا: يجب ان يشمل التاريخ الذي نريد كتابته كل عصور الفصحى ومراحلها منذ الجاهلية الى اليوم، وأعطينا أفكارا واقتراحات حول ملامح الفصحى المتأخرة وبينا المقصود بها عندنا، علينا إذن ان نضيف خطوة ثالثة فنسأل: هل نريد لقاموسنا هذا ان يهتم بوضع تاريخ لكافة الفاظ واستعمالات الفصحى القديمة والمتأخرة، ولا يترك منها شاذا ولا مقيسا، ولا عاما ولا خاصا (اي سواء كان من اللغة العامة ام كان من اللغة الاصطلاحية الخاصة بعلم من العلوم أو فن من الفنون)، ولا حيا ولا ميتا (أي سواء كان اللفظ ما يزال جاريا في الاستعمال أم كان قد أهمل وعفّى عليه النسيان)... أم أن الاختيار سيقع على طريقة أخرى وهي الانتخابات من هذه الفصحى كلها قدرا معينا من الالفاظ والاستعمالات وترك الباقي ؟

وأعتقد أنه في الحالين معا لابد من توسيع مصادر هذا القاموس توسيعا يتجاوز حدود القواميس القديمة والحديثة ليشمل كل المادة اللغوية الموجودة في تراثنا المكتوب بالعربية في سائر الأعصار والأمصار مهما كانت طبيعته ومهما كان نوعه. أي لابد من القيام بعملية مسح وتفريغ شاملة لكل تراثنا المكتوب بالعربية ابتداء من أقدم نص وصل إلينا وهو النقوش القديمة، الى آخر نص نريد الوقوف عنده، ولا تقتصر على القواميس وكتب اللغة وحدها. فمن جهة لان هذه القواميس والكتب اللغوية قد أهملت عددا كبيرا من الالفاظ والدلالات ولم تدونها كما مر. ومن جهة ثانية لانه حتى هذه الالفاظ والدلالات التي دونت في القواميس لم تدون معها تواريخ استعمالها وتغيرها وتطورها. فافرض أنك عثرت على كلمة في كتاب (العين) وهو أقدم قاموس لغوي شامل وصل الينا، فظهور هذه الكلمة في القرن الثّاني الذي ألف فيه (العين) لا يعني بحال أنها وليدة ذلك العصر، فقد تكون في الغالب أقدم من ذلك بكثير، وقد يكون استعمالها ـ قبل ان تستقر على الصيغة والدلالة اللتين وجدت عليهما في كتاب الخليل ـ عرف مراحل عديدة من التطور والتقلب والنمو، وهذا ما يفرض الرجوع في التاريخ لتلك الكلمة الى

ما هو أقدم من (العين) من الوثائق والنصوص. ثم افرض أنك عثرت على كلمة اخرى في (القاموس المحيط) وهو كتاب ألف في بداية القرن التاسع الهجري، ولم تعثر عليها في قاموس قبله، فهذا لا يقطع بأن بداية استعمالها كانت في ذلك العصر وهو القرن التاسع، فربما استعملت قبله بأعصر وقرون لان قواميسنا لم تتابع التطور اللغوي مرحلة بعد مرحلة وسنة بعد سنة وقرنا بعد قرن. ولذلك فإن القواميس (القديم منها والحديث) لن تفيدنا إلا في وضع المعالم الكبرى لهذا التاريخ، أما حدوده الدقيقة أو القريبة من الدقة فلابد فيها من مسح التراث وتفريغ النصوص.

ولاشك أن إنجاز هذه العملية: عملية المسح والتفريغ لكل النصوص المكتوبة بالعربية حتى ولو اقتصرنا على المطبوع منها دون المخطوط، ليس من السهولة بمكان، ولا سيما أن تراثنا العربي المكتوب ربما كان هو أغنى تراث تملكه الانسانية واغزره في الوقت الحاضر. ولكن لا مناص منه على كل حال مهما تطلب من وقت وجهد ومال. ولقد كان المجمع اللغويّ القاهري قد تهيب المشروع فتركه الى حين يتم نشر وجمع وتحقيق كل تراثنا المكتوب[13]، ونحن لا نرى هذا الرأي، ولا نقول بضرورة هذا الانتظار، وما لا يدرك كله لا يترك جله كما يقال. إذ بالامكان الاقتصار في عملية الجرد والمسح على النصوص المطبوعة دون انتظار المخطوط أولا، وبالامكان ثانيا الاشتغال بالطبعات العادية للنصوص المنشورة دون انتظار تحقيقها مع إمكانية الرجوع الى أصولها المخطوطة عند الحاجة والضرورة. وبالجملة يمكن البدء بما يتوفر لدينا حاليا من النصوص، وهو أكثر من كثير، بدل التوقف وانتظار الذي يأتي وقد لا يأتي، لان النقص سوف يظل موجودا في جميع الاحوال. ولو كان المجمع القاهري قد بدأ العمل بدل التوقف والانتظار لكان قد قطع

---

(13) المعجم العربي: لحسين نصار: 2/733.

مراحل كبيرة في المشروع. على أن هذا الكتاب الذي يراد وضعه، سوف يظل ـ شأنه في ذلك شأن سائر القواميس ـ قابلا بصفة دائمة ومستمرة لعمليات متلاحقة من التنقيحات والمراجعات والتصويبات، وسيضاف إليه عبر السنين اللاحقة كل ما يتم الوصول اليه من جديد تكشف عنه عمليات المسح والمتابعة التي من المفروض أن تستمر على أيدي باحثين مختصين موزعين على أقطار العالم.

عبد العلي الودغيري

مـــراجـــع

- تصحيح الفصيح / لابن درستويه : تحقيق الجبوري (بغداد 1975).
- كتاب الحروف / للفارابي، تحقيق د. محسن مهدي (بيروت 1969).
- المزهر / للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد الله وصاحبه (مصر - بدون تاريخ).
- المعجم اللغوي التاريخي / أ. فيشر (القاهرة، ط. 1. سنة 1967).
- المعجم العربي : نشأته وتطوره / د. حسين نصار (مصر 1968).
- العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات / د. محمد رشاد الحمزاوي (دار الغرب الاسلامي 1986).
- قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي / د. عبد العلي الودغيري / منشورات عكاظ (الرباط 1989).
- المعجم / ج. ب. مارسيليزي - تعريب : د. عبد العلي الودغيري / مجلة (دراسات أدبية ولسانية) ع. 6. سنة 1987 (المغرب).
- مع المعجمات العربية ومسألة التصحيح اللغوي / د. ابراهيم السامرائي / مجلة البحوث والدراسات العربية. (الكويت، ع 15 سنة 1988).

- L. Guilbert - **La créativité lexicale**
- Larousse. Paris 1975.
- **Simone De laSalle et Marie Noel :**
Le lexique entre la lexicologie et l'hypothèse lexicaliste in : Langue Française N 30